آفاق

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

الثلاثاء - 15فبراير 2011 - العدد 15085

Tuesday -15 February 2011 - Issue 15085

معركة الأصابع المحترفة

اليمن وأميركا وتحديات المواجهة المقبلة مع (القاعدة)

علي العبسي

خلال وقت قصير تحولت اليمن، وبشكل مفاجئ وغير متوقع، إلى مركز اهتمام العالم أجمع، وتحولت الأوضاع في اليمن ومشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى قضية دولية تستدعي حركة متسارعة من القوى الدولية للبحث في هذه المشاكل والسعي إلى حلها.

لقد أطلق اعتراف الشاب النيجيري عمر فاروق عبد المطلب، الذي حاول تفجير طائرة ركاب أميركية قبيل هبوطها خلال موسم الأعياد في الولايات المتحدة، بأنه تلقى تدريبه والتعليمات الخاصة بتنفيذ العملية في اليمن، موجة من القلق مصحوبة بنوع من العصبية في تصريحات وسلوك العديد من السياسيين الغربيين، فكأنما لا تكفيهم أفغانستان وباكستان والعراق كمستنقعات موحلة تغرق فيها أقدامهم يوماً بعد يوم رافعة كلفة حربهم ضد الإرهاب من الدم والمال إلى حدود صار التذمر من هذه الحرب والسعي إلى الخروج منها أمراً مشروعاً بل وملحاً. فها هو مستنقع آخر يلوح في الأفق منذراً بأوضاع أكثر كارثية لهذه الدول مما تعيشه في ثلاثي الرمال المتحركة (أفغانستان، باكستان والعراق).

لقد كان القرب الشديد لنجاح الهجوم على الولايات المتحدة، والذي نجت منه بفعل الحظ، مُفزعاً لدرجة لم يعد ممكناً للإدارة الأميركية الركون إلى ترك مهمة محاربة القاعدة في اليمن في أيدي حكومته، يدفعها في ذلك ما تراه "تباطؤاً من قبل الحكومة اليمنية وتثاقلاً" في التحرك ضد القاعدة.

بالإضافة إلى أن إجراءات الأمن الغربية مهما بلغت من تقدم لن يمكنها النجاح دائماً في منع الاعتداء، ولا يمكنها الاعتماد على الحظ الذي لا تضمن أن يكون دائماً إلى جوارها، كما لا يمكنها البقاء في حالة انتظار حتى يجد تنظيم القاعدة الفرصة أو الإمكانية ليوجه ضربة للمصالح الغربية. لذا كان القرار أن تتدخل هذه الدول بنفسها، وأن تتولى زمام الإشراف على معركتها القادمة مع تنظيم القاعدة على الساحة اليمنية بالتعاون مع الحكومة اليمنية لو أمكن، ومن دونها إذا ما فرضت الحرب ذلك.

معركة "القاعدة" الأخيرة

لا تبدو هذه المعركة القادمة شبيهةً بالمعارك السابقة للولايات المتحدة مع القاعدة، وهي لا تشبه كذلك المعارك المتقطعة والموسمية التي تخوضها الحكومة اليمنية ضد هذا التنظيم؛ فتنظيم القاعدة في اليمن لا يشبه فروع تنظيم القاعدة في أي من الدول الأخرى، والحكومة في اليمن ليست كحكومات الدول الأخرى. كما أن قدرة الولايات المتحدة وإمكانيات حركتها في اليمن لا تماثل قدرتها على الحركة في الميادين الأخرى، فتنظيم القاعدة في اليمن من حيث العناصر المنتمية إليه، ومصادر تمويله، وقدرته على الحركة، لا يميل بالشبه إلى فروع التنظيم المنتشرة في دول العالم الأخرى.

إن تنظيم القاعدة، سواء في أفغانستان أو باكستان أو العراق أو حتى في الصومال، هو تنظيم غريب أو أجنبي عن هذه الأراضي؛ فعناصره مؤتلفة ومؤلفة من قوميات عدة وإن غلب عليها العنصر العربي، وهي لذلك محتاجة دائماً لحاضن محلي يتولى توفير مأوى لها وتسهيل إقامتها وتأمين حركتها، وكثيراً ما صرف التنظيم جزءاً مهماً من جهده في عملية تأمين هذا الحاضن عبر نسج تحالفات مصلحية مع القوى المحلية في البلدان التي يوجد فيها. ومن هذه الزاوية كذلك (أي زاوية الحاضن المحلي) كانت الضربات التي توجه إلى التنظيم تأتي عبره – أي عبر هذا الحاضن - الذي إما أن ينقلب عليه كما حصل في العراق، حيث انقلب السنة هناك على تنظيم القاعدة عبر إستراتيجية الصحوات التي اتبعتها الولايات المتحدة والحكومة العراقية والتي أدت في النهاية إلى تحجيم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين إلى درجة يكاد معها أن يختفي من الساحة العراقية، وإما عبر ضرب هذا الحاضن المحلي بحد ذاته، وبالتالي محاصرة التنظيم وكشف الغطاء والحماية عنه، ما يوفر فرصة توجيه ضربات أمنية وعسكرية إليه لتكون النتيجة هي بقاء التنظيم في حالة دفاع دائم عن النفس، الأمر الذي يجري الآن في أفغانستان وباكستان.

أما تنظيم القاعدة بنسخته اليمنية فيصح القول بأنه موجود في منزله وقاعدته الخلفية؛ فأغلب عناصر التنظيم وقياداته هم أبناء لعشائر وقبائل يمنية تربطهم بها روابط الدم والمصاهرة، وتشملهم لهذا السبب القبائل بالرعاية والحماية، ليس باعتبار أن هذه القبائل مناصرة لتنظيم القاعدة بل باعتبار عناصر هذا التنظيم هم من أبنائها ما يلزمها، وفقاً لثقافة وتقاليد العصبية والانتماء القبلي، حمايتهم والذود عنهم واعتبار استهدافهم استهدافاً للقبيلة بحد ذاتها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى أن تجير القبيلة كل جهودها وعلاقات تحالفها مع القبائل الأخرى لمصلحة حماية هذه العناصر والدفاع عنها، وهو ما يتيح لتنظيم القاعدة - عبر أفراده هؤلاء - حرية حركة وهامش مناورة واسعين.

من جهة التمويل، يعتمد تنظيم القاعدة بصفة عامة في أغلب مصادر تمويله على تبرعات ومنح مناصريه وأعضائه المنتشرين في المنطقة العربية والإسلامية وحتى في عدد من الدول الغربية الذين يدعمونه عبر أموالهم الخاصة أو عبر جمع التبرعات، أما تنظيم القاعدة في اليمن فإنه قد اقترب كثيراً من تطوير اقتصاد ومصادر تمويل خاصة فيه ووفر لنفسه موارد ذاتية تدار بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل أعضائه، والتي تشتمل على عدد من المزارع وشبكة من محلات الخدمات المختلفة وأنشطة تجارية أخرى متعددة، إضافة إلى مصادر التمويل التقليدية من التبرعات والمنح القادمة من دول الجوار (الخليجية أساساً) التي يتمتع مواطنوها بقدرات مالية كبيرة.

وإذا أضفنا ضعف النظام المصرفي في اليمن وضآلة القدرة الرقابية له، فإن الإمكانات المالية التي تتمتع بها القاعدة في اليمن والموارد المتوفرة لها وقابلية استمرارها، هي أفضل بعدة مراحل من إمكانات التنظيم المالية خارج اليمن.

في مجال التسلح، لا يكاد تنظيم القاعدة يجد مكاناً أفضل للحصول على السلاح من اليمن، بل أن اليمن مثّلت مصدر تسليح تنظيم القاعدة في السعودية والصومال ومناطق شرق أفريقيا، وأخيراً اتضح أنها مصدر التسليح للتنظيم الدولي للقاعدة. إذ لم يعد يخفى على أحد مدى حجم تجارة السلاح في اليمن، ومدى النفوذ الذي يتمتع به اللوبي الخاص داخل البلد، والذي أصبح مثار شكوى ليس لجيران اليمن والقوى الدولية والأمم المتحدة فحسب بل أصبح مثاراً للشكوى من قبل أطراف محلية من ضمنها قوى منضوية ضمن تركيبة النظام السياسي اليمني.

في ضوء هذا كله، فإن من سيسعى لمواجهة تنظيم القاعدة في اليمن فإنه لن يواجه أناساً مستضعفين فارين أو مختبئين ينقصهم المال والرجال والعتاد، بل إنه سيواجه القاعدة في أقوى صورة لها في مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

يزيد على ذلك أن هذه المعركة بالنسبة للقاعدة هي معركة نهائية وحاسمة أو بمعنى آخر معركة حياة أو موت؛ فإذا كانت عناصر القاعدة في أفغانستان وباكستان والعراق لديهم الفرصة للفرار واللجوء إلى مكان آمن (غالباً ما كان هذا المكان الآمن هو اليمن)، فإن عناصر التنظيم في اليمن لن تجد لها مفراً أو ملجأً آخر، لذا فهي معركتهم الأخيرة إذا ما أُجبروا عليها وسيخوضونها بكل من يملكونه من قوة.

اليمن و"القاعدة" .. مواجهة ملتبسة

كأنما لا يكفي الحكومة اليمنية ما تعانيه من أزمات ومشاكل أمنية كانت أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وكأنما أيضاً لا يكفيها أن لها جبهة مشرعة الأبواب في صعدة ومشروع جبهة طور التحضير في الجنوب لتجد نفسها الآن مجبرة على فتح جبهة شاملة وشنّ حرب على تنظيم القاعدة، حرب طالما أجلتها وكثيراً ما نجحت في التحايل عليها.

ربما لا تشبه علاقة اليمن مع تنظيم القاعدة علاقة أية دولة أخرى معه، فهي علاقة غريبة في كون أن كل طرف يعد الطرف الآخر عدواً له لكنهما متفاهمان على ألا يخوضا مواجهة شاملة من أي نوع (أمنية أو فكرية)، وهذا الوضع الغريب لم يتأت عبر اتفاق كتابي أو حتى شفهي في لحظة أو زمن معين بل راكمته خبرة الطرفين في علاقتهما مع بعضهما.

لقد مرت علاقة الحكومة اليمنية مع تنظيم القاعدة بعدة مراحل بدأت بشكل حقيقي بعد ظهور القاعدة كتنظيم وكفكر ذي حضور ملموس، سواء في أفغانستان أو في الفضاء العربي، وذلك بداية عقد التسعينيات، وكان الاتصال الأول والمباشر بين الحكومة اليمنية والقاعدة أثناء موجة عودة عناصر هذه الأخيرة من أفغانستان، حيث لم تستقبل اليمن عناصر القاعدة من اليمنيين فقط بل استقبلت كذلك إلى جانبهم العناصر المنتمية إلى عدة جنسيات عربية أخرى، التي رفضت دولهم آنذاك استقبالهم.

وإذا ما كانت قد ترددت أقاويل خلال تلك الفترة عن وجود تفاهمات يمنية عربية أو يمنية أميركية من نوع ما قادت إلى ما جرى، فإن الحكومة اليمنية أو جزءاً منها وقتذاك لم تكن مترددة في قبول هؤلاء إذ كانت الحاجة إليهم تلوح في الأفق. لقد كانت أولويات الصراع السياسي الذي تلا إعلان الوحدة اليمنية بين شركاء هذه الوحدة تتقدم على غيرها من الأولويات، لذا كانت عناصر القاعدة وحتى فكر القاعدة في ذلك الوقت أداة مهمة في يد أحد أطراف هذا الصراع السياسي، والذي ما لبث أن استخدمها بكامل طاقتها خلال حرب صيف 1994.

تؤشر هذه المرحلة في علاقة القاعدة بالنظام السياسي اليمني إلى أنها مرحلة تقاطع مصالح واضحة المعالم، حيث كان للطرفين عدو مشترك وجب القضاء عليه مع اختلاف أسباب كل طرف. تلت هذه المرحلة علاقة تهادنية بين الطرفين جرى فيها استيعاب كثير من العائدين من أفغانستان في جهاز الدولة اليمني العسكري والمدني، وذلك كنوع من المكافأة على مساهمتهم في حرب 1994، خصوصاً أن عناصر التنظيم - والتنظيم كذلك - لم يكونا على الشكل الذي هما عليه اليوم لذا لم تكن هنالك إشكالية حقيقية في استيعاب هذه العناصر، كما أن تنظيم القاعدة في ذلك الوقت لم يكن غريباً أو على الأقل مستهجناً من قبل المجتمع اليمني شديد المحافظة والتدين.

إلا أن تصادم القاعدة مع الولايات المتحدة نهاية عقد التسعينيات، وتصاعد وتيرة هذا التصادم وصولاً إلى تفجير المدمرة الأميركية (يو إس إس كول) في ميناء عدن اليمني وانتهاء بهجوم الحادي عشر من أيول/سبتمبر 2001، أخرج العفريت من القمقم مرة أخرى.

ووجدت الحكومة اليمنية نفسها، وربما للمرة الأولى، في مواجهة حقيقية وغير اختيارية مع تنظيم القاعدة بعد سنوات من الهدوء والتعايش نتج عن تفاهم بين الحكومة وعناصر التنظيم يقضي بأن تكفّ الدولة يدها عن التنظيم في مقابل أن يلتزم التنظيم بعدم القيام بأية نشاطات داخل الأراضي اليمنية تستهدف الحكومة أو تتسبب في إحراجها أمام الغرب، وهو التفاهم الذي خرق عدة مرات من قبل تنظيم القاعدة إلا أن الحكومة اليمنية ظلت حريصة عليه، بل وقدمت تنازلات كبيرة وفي أكثر من مناسبة للحفاظ على هذا التفاهم.

ولكنها اليوم تبدو مجبرة على خوض مواجهة حقيقية مع التنظيم بعد أن تأكد أنه تحول إلى نقطة تجمع وقاعدة خلفية لعناصر التنظيم الدولية، وهو تحول نتج عن ظهور أجيال جديدة من عناصر التنظيم غير تلك التي تعودت الحكومة اليمنية أن تتعامل معها والتي تم بطريقة أو أخرى تدجينها إذا صح التعبير. فالجيل الحديث من عناصر القاعدة هم شباب أصغر سناً وأكثر راديكالية ويبدون أكثر استعداداً وحماسة وتحفّزاً للمواجهة، لهذا كانت محاولات إيجاد تفاهمات معهم أكثر صعوبة وتعقيداً بل إن التواصل معهم بحد ذاته لا يبدو بالسهولة التي كان عليها مع أقرانهم الأقدم.

إن قلق الحكومة اليمنية من مواجهة كهذه مع القاعدة حتى مع الدعم الغربي والعربي الكامل لا يبدو قليلاً، فهذه المواجهة يجب أن تكون شاملة وأن لا توفر أي جهد سياسي أو مالي أو دعائي أو اجتماعي لأن مواجهة أقل من هذا المستوى ستؤدي إلى أن تجد الحكومة اليمنية نفسها في مواجهة أخرى، لكن هذه المرة مع حلفائها من القوى الغربية والعربية وسيظهر عند ذلك خيار التدخل الأميركي والغربي المباشر في اليمن، وهو تدخل لن يكون فقط عسكرياً وفي مواجهة القاعدة، بل سيكون قبل ذلك سياسياً وفي مواجهة الحكومة اليمنية ذاتها.

وفي ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية متأزمة من الأساس تبقى قدرة الحكومة اليمنية في مواجهة هذا التدخل السياسي الدولي ضعيفة جداً، وتعلو احتمالات إجراء تغيير سياسي في اليمن برعاية غربية وبغطاء عربي.

من جانب آخر، تبدو المواجهة الشاملة مع تنظيم القاعدة عملاً ذا عواقب خطيرة؛ فالحكومة لديها من الأزمات ما يجعلها في وضع الحكومة المحاصرة التي تقضي جلّ وقتها في الدفاع عن نفسها والصراع من أجل البقاء والاستمرار، وفتح جبهة جديدة في ظل هذه الأوضاع والظروف ليس عملاً حكيماً بأي شكل من الأشكال، كما أن طبيعة هذه المواجهة مختلفة عما عهدته الحكومة من أزمات؛ فهي أولاً ستواجه تنظيماً شديد العنف والشراسة، جيد التنظيم سريع الحركة، تنظيماً زئبقياً لا يمكن حصره أو محاصرته في مكان ما حتى و لو بدا أنه يتركز في مناطق أو محافظات بعينها، إذ أن فرداً واحداً من التنظيم يستطيع القيام بعمليات ذات تأثير كبير، كما أن خلية مكونة من عدد من الأفراد تعد قوة ضاربة تستطيع إحراج الدولة وهزّ الثقة في قدراتها الأمنية والعسكرية.

فاستراتيجية القاعدة في القتال لا تقوم على الاشتباك المباشر بل هي قائمة على ما يمكن أن نسميه "اللسعة القاتلة"، حيث تهاجم القاعدة هدفاً معيناً ومحدداً بدقة وتستخدم في هذا الهجوم كل طاقتها وقدراتها لتحدث أكبر ضرر ممكن، ومن هنا ينبع سرّ قوة القاعدة وقدرتها على البقاء والاستمرار رغم كل ما تعرضت له من ضربات من قبل قوى عظمى تمتلك كل أسباب التفوق العسكري.

في اليمن أيضاً لن تواجه الحكومة اليمنية عناصر القاعدة فقط بل ستكون مواجهتها مع مناطق وقبائل بأكملها، تلك التي لا ترى في الحكومة سوى أنها قبيلة أخرى مستبدة وظالمة لها معها رصيد تاريخي معتبر من التحديات والمواجهات، ناهيك عن أن هذه القبائل (كثر عددها أو قل) مسلحة وتكاد تكون هي صاحبة اليد الطولى والسلطة الحقيقية في المناطق التي تعيش فيها.

ويجب ألا ننسى أن تحالف الحكومة اليمنية مع الغرب لمواجهة مواطنين يمنيين (سواء أكانوا منضوين في تنظيم القاعدة أو لم يكونوا) لن يحظى كثيراً برضى شرائح مهمة وأساسية في المجتمع اليمني، ليس تضامنا مع القاعدة ولكن كراهة للغرب الذي تحتفظ له الذاكرة الشعبية اليمنية بصورة بالغة السلبية ناتجة عما جرى ويجري في فلسطين والعراق وأفغانستان. لذا تبدو المعركة التي تتحضر لها الحكومة اليمنية ضد تنظيم القاعدة معركة خاسرة في جميع الأحوال، يبدو فيها النصر كالهزيمة تماماً.

التدخل الأميركي آتٍ لا محالة!

عرف عن الولايات المتحدة، خصوصاً في الحقبة الأخيرة، تحمسها للتدخل العسكري وانتهازها الفرصة تلو الأخرى لاستخدام القوة في حل إشكالاتها مع العديد من الخصوم، إذ يبدأ الساسة الأميركيون أثناء مواجهتهم لأية أزمة في التفكير أولاً في خيار الحرب واستخدام القوة لحل الأزمة وبطرح تساؤل حول متى نستخدم القوة؟ الآن أم في وقت لاحق؟! أكثر من التساؤل حول هل نستخدمها أم لا؟!

إلا أن اليمن كانت إحدى الاستثناءات القليلة والنادرة في هذا المجال، على الرغم من كل الإغراءات والاستفزازات التي كانت اليمن مصدراً لها بالنسبة إلى الولايات المتحدة، خصوصاً في العقد الأخير. لقد كان الهجوم على المدمرة الأميركية (يو إس إس كول) أثناء رسوها في ميناء عدن عام 2000 فرصة ومناسبة للتدخل العسكري في اليمن لم يصدق كثيرون أن الولايات المتحدة فوتتها لتوظيف تفوقها العسكري الحاسم في معاقبة من تجرأ على قتل جنودها وفي معاقبة من فشل في حمايتهم، ثم تأتي أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر والتي أدت بالإدارة الأميركية إلى التصرف بقدر كبير من الهياج والغضب العارم في سلوكها الخارجي واندفاعها في معارك مع كل من اعتقدت أنه ساهم بدرجة أو بأخرى في التسبب بما جرى، ومرة أخرى بدت اليمن هدفاً منطقياً ومناسباً بشدة لتفريغ الغضب الأميركي، فها هي فقاسة عناصر القاعدة والبلد المسئول عن إمداد القاعدة بنصف عناصرها المقاتلة وثلثي المبشرين بفكرها، تصبح في مرمى النيران، ومرة أخرى تحجم الولايات المتحدة عن تكشير أنيابها لليمن لحسن حظ ليس اليمن فحسب، بل ولحسن حظ الأميركيين ولحسن حظ العرب المجاورين أيضاً.

فعلى عكس أفغانستان المحاصرة بالطبيعة والديموغرافيا من بيئة جبلية وعرة وقاسية تحد من القدرة على الحركة، ومن تنوع إثني وعرقي حصر القاعدة وحلفاءها في مناطق سكن قومية البشتون، تبدو اليمن مع طول سواحلها ووديانها وصحاريها، ساحة مشرعة الأبواب يسكنها شعب فقير مسلح بكثافة تكاد تناقضاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتسبب في انهيار دولته ونظامه السياسي، ببساطة بلد أشبه ببرميل بارود ينتظر إشعال الفتيل حتى ينفجر.

ويصبح خوض حرب في الساحة اليمنية أمراً مختلفاً عما يجري على الساحة الأفغانية، فإذا كان الحريق الأفغاني قد حوصر ومنع امتداده إلى الجوار الواسع بفضل وجود دول جوار قوية ومتماسكة ولها عقيدة سياسية ودينية مناهضة للقاعدة وحلفائها كما هو الحال في إيران الشيعية غرباً أو في دول أوزبكستان وطاجاكستان وتركمانستان شمالاً، إضافة إلى الصين والهند شرقاً وحكومة باكستان وجيشها القوي جنوباً، فإن الدول المجاورة لليمن ليست على ذات التماسك والقوة التي تمكنها من تجنب الآثار والأضرار المتوقع حدوثها نتيجة فتح جبهة جديدة وشاملة لقتال القاعدة فيه، خصوصاً أن للقاعدة - بدرجة أو بأخرى - صدى دينياً واجتماعياً في هذه الدول، والتي يجب أن لا ننسى بأنها الدول التي خرج من ظهراني مجتمعاتها تنظيم القاعدة.

ما يثير قلق الأميركيين أكثر أن دول الجوار اليمني ترقد على خزان نفط العالم، والنفط سلعة إستراتيجية شديدة الحساسية تجاه الاضطرابات السياسية، ناهيك عن الاضطرابات الأمنية. وبالتالي يصبح خطر خروج النفط كسلعة من نطاق السيطرة الدولية شديد الحضور، الأمر الذي قد يؤدي إلى عواقب اقتصادية لا يمكن حسابها وهي عواقب قد تمتد لتشمل العالم أجمع الذي لا تنقصه الآن المصاعب والأزمات الاقتصادية.

هذه المخاوف التي طالما حدت من التفكير الأميركي في التدخل العسكري المباشر في اليمن، تراجعت مؤخراً في مواجهة قضية الأمن الأميركي المباشر، والذي هددته القاعدة في اليمن والتي لا يبدو كذلك أن حكومة اليمن لوحدها قادرة على منعه. لذا فإن التدخل الأميركي قادم رغم كراهة القاعدة واليمن ودول جوارها له، ورغم كراهة الأميركيين له حتى.

أخيراً، وإذا ما اختلفت التوقعات حول ما ستنتهي إليه هذه المعركة القادمة، فإن النتيجة المؤكدة فيها أن الجميع اليمن، وتنظيم القاعدة، والولايات المتحدة، سيخرجون من هذه المعركة جميعاً بأصابع محترقة.

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

14 OCTOBER يومية - سياسية - عامة

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

الصنبور الذي يسرب الماء يهدر 7 غالونات يومياً على الأقل، وهذه تشكل 10 ٪ من حصة الفرد من مياه الشرب في اليوم

Water in Yemen 2011